

من دعم المحروقات

إلى دعم المقاولات

بنزين

من دعم المحروقات
إلى دعم المقاومات
تحليل مشروع موازنة
2020/2019

من دعم المحروقات إلى دعم المقاومات

تحليل مشروع موازنة 2020/2019

بواسطة

منصة العدالة الاجتماعية
Social Justice Platform



الحقوق محفوظة للمنصة للعدالة الاجتماعية

بموجب رخصة المشاع الإبداعي : نسب المصنف -

غير تجاري - منع الاشتقاق | الإصدار 4.0

www.sjplatform.org

مقدمة

على منوالٍ مماثلٍ للأعوام الأخيرة، يثبت مشروع الميزانية الجديدة لعام 2020/2019 الخطوات المتسارعة التي تخطوها الحكومة سعياً لتنفيذ أجندتها النيوليبرالية وسياستها الاجتماعية الاقتصادية، تحت شعارات تحث على ضرورة التقشف وتدفع نحو النمو الاقتصادي؛ الذي لا ينعكس بالضرورة في صورة تنمية يلمسها الناس. ويستمر الحديث عن البعد التنموي لسياسات النظام الجديدة واهتمامه برفع مستوى المعيشة دون قيام ما يثبت صحة هذه الادعاءات على أرض الواقع، بل تعكس القرارات الصادرة حديثاً عدم اكتراث النظام بالآثار السلبية لهذه الأجندة على حياة الكادحين والفقراء. وبعد تعويم الجنيه، والشروع في رفع الدعم عن الطاقة، يوضح مشروع الميزانية الجديدة مضمّن النظام قُدماً لإتمام رفع الدعم بشكلٍ كامل قبل انتهاء العام، بحسب الاتفاق مع صندوق النقد الدولي، في مقابل الحصول على ما سمي "حزمة الإنقاذ." لا يتوقف المد النيوليبرالي عند رفع الدعم فقط، إذ تلوح في الأفق توقعات ببدء خصخصة بعض محطات الكهرباء عن طريق بيعها لمستثمرين أجنب أو عبر طرحها في البورصة، على أن تشتري وزارة الكهرباء إنتاج تلك المحطات لاحقاً لتعيد ضها في الشبكة القومية.¹

ثمة تناقض واضح في خطاب النظام بشأن سياسته الاجتماعية الاقتصادية الجديدة وقضية التنمية في ما يتعلق بمسألة التقشف. يركز هذا الخطاب على النشاط الاستثماري للحكومة، مثل: الإنفاق على البنية التحتية وإقامة المشاريع الجديدة. وهذا بالتأكيد جانب أساسي في طريق الوصول لدرجات عالية من التنمية في حال نجاحه، لكن الخطاب يعمل في الوقت نفسه على تهميش قضايا أساسية مثل: سُبل الإنفاق على هذه الاستثمارات، وأساسها التمويل بالعجز، الذي يحمل آثاراً سلبية طويلة المدى على مستوى معيشة المواطنين، المدعويين لتقبل السياسات التقشفية في كل ما يتعلق بالإنفاق العام والخدمات الاجتماعية الأساسية.

يعمل خطاب الحكومة على شرعنة تلك السياسات وحث الجماهير على الصبر وتحمل الآثار السلبية لتراجع الدولة عن أداء أدوارها الأساسية في المجالات الاجتماعية والاقتصادية، فيما لم تثبت أي من المشروعات الجديدة على أرض الواقع قدرتها على دفع عجلة التنمية إلى الأمام. يقع حمل السياسات التقشفية كاملاً على كاهل المواطنين، بينما ينعم

¹ نادر طمان، "عروض عالمية لشراء محطات كهرباء مصرية"، الأهرام، 2019، على <https://bit.ly/2Fek3Gm>.

المستثمرون ورجال الأعمال بامتيازات ومساحات واسعة من الحرية في ظل الحماية التي يوفرها لهم التوجه النيوليبرالي للحكومة. صحيح أن مثل تلك السياسات تحوز إعجاب المؤسسات المالية الدولية، والتي تشيد بنجاح التجربة المصرية على مدار العامين الأخيرين، لكن هذا النجاح تقتصر فوائده على فئات بعينها، دون أن تصل إيجابياته للأغلبية العظمى من الناس.

في الصفحات القادمة، نقدم تحليلنا لبعض جوانب البيان المالي لكل المهتمين بالشأن الاقتصادي في مصر، وفي طياته تفصيلاً مُبَسَّطاً لأهم السياسات المالية والاجتماعية للحكومة المصرية للعام المالي 20/19، وتأثيرها المحتمل على المواطن العادي في حياته اليومية.

أهم ملامح البيان المالي لسنة 19/20

مثل العام الماضي، وكما كان متوقعاً، تكررت الإشادة بالإصلاحات المالية والاقتصادية في البيان المالي الذي جاء مُعَبَّرًا عن رؤية الحكومة للاقتصاد المصري، عن طريق الإشارات الانتقائية إلى أرقام ومؤشرات بعينها، مع إهمال مؤشرات أخرى، فتجاهل معاناة المواطنين المستمرة تحت السياسات الجديدة، خصوصاً مع عودة معدلات الديون للارتفاع، مكتفياً بالتأكيد على استمرار إجراءات الحماية الاجتماعية واهتمام الحكومة برفع معدلات التشغيل وتحسين الخدمات المقدمة للمواطنين.

أبرز البيان الاهتمام بتخفيض الأجور مُبَدَّرًا ذلك باستمرار جهود إصلاح هيكل الإنفاق العام والحد من زيادة أعباء الديون، لكن هذا التبرير يُعْتَبَر واهياً في ظل ارتفاع معدلات الديون الفعلية، ويعكس إصرار الحكومة على تخفيض إنفاقها على حساب مستوى معيشة المواطنين. لم يبرز البيان كذلك مدى خطورة ارتفاع نسبة خدمة الديون مرة أخرى مقارنةً بالعام الماضي، خصوصاً أن هذا البند يعتبر المصدر الأساسي لتمويل الاستثمارات الجديدة، ولم يبرر كون ميزانيات قطاعي الصحة والتعليم ظلت مقتصرة على النسب المنصوص عليها في دستور 2014 من إجمالي الناتج القومي.

حرص البيان على الإشارة إلى المخاطر الخارجية لعدم اكتمال تعافى النظام الاقتصادي العالمي، وكذلك عدم وضوح العواقب الكاملة لاستمرار أزمة الديون، العامة والخاصة على السواء، في منطقة اليورو. أشار البيان كذلك إلى التشوهات الحاصلة في أسعار الأصول

وارتفاع أسعار العقارات في عدد من دول العالم (دون أن يحدد أي دول يقصد)، والتقلبات في أسعار الصرف نتيجة السياسات النقدية في الأسواق المتقدمة، مثل الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي. وفي المجمل، جاء قسم المخاطر المالية المتوقعة بتوقعات العام الماضي نفسها، وكان هذا الجزء منسوخ بتفاصيله من بيان العام الماضي.

يجب أن نأخذ في الاعتبار الفرق بين الموازنة المعتمدة للعام 19/18، والتعديلات المتوقعة لها، التي وردت في البيان المالي للعام 20/19. اعتمدنا على التعديلات المتاحة كلما سحبت الفرصة بغرض تقديم أقرب صورة ممكنة للواقع، وفيما يلي نقارن بين أهم البنود ومؤشرات لموازنة العام المالي 19/18 كما وردت معدلة في البيان المالي لموازنة العام المالي 20/19، وبين بنود ومؤشرات الموازنة الأخيرة.

أولاً: التقسيم الوظيفي للمصروفات

يفصل هذا الباب الموازنة إلى عشرة قطاعات تغطي الإنفاق الحكومي في أشكاله المتعددة، مقارنة بين مشروع ميزانية 20/19 ومشروع ميزانية 19/18. تشهد إجمالي المصروفات عمومًا نموًا اسميًا² بمقدار 10.6% تقريبًا، لكن المصروفات انكشفت فعليًا بنسبة حوالى 2.2% عن العام الماضي.³

في المقدمة، احتل قطاع الخدمات العامة، الضام لكل من الأجهزة التنفيذية والتشريعية والخدمات العامة، الريادة بنسبة 48.02% من إجمالي المصروفات. وقد حقق القطاع نموًا اسميًا قدره 12.28%، لكن نسبة النمو الحقيقي كانت بالسلب، ومقدارها -0.65%. وبالنظر إلى باقي الأبواب المتضمنة في التقسيم الوظيفي، نجد تفاوتًا في الانكماش، فمثلا شهد باب الحماية الاجتماعية الذي يضم كلاً من الدعم والمعاشات ومعاش الطفل والمساندة الاجتماعية في حالات العجز والشيخوخة، بالإضافة إلى مؤسسات وزارة التضامن الاجتماعي ومديريات الشؤون الاجتماعية والمجلس القومي للطفولة والأمومة، انكماشًا حقيقيًا بنسبة تجاوزت 20%، ثم تبعه باب الأنشطة الوظيفية المتنوعة المتضمن لوزارة الدفاع بانكماش حقيقي يقترب من 1.1%، وأخيرًا شهد بند النظام العام المتضمن لخدمات مثل

² النمو الاسمي هو معدل النمو دون حساب تأثير التضخم، ومن ثم لا يعكس النمو أو الانكماش في القدرة الشرائية الفعلية أو جودة الخدمات، بعكس النمو الحقيقي الذي يضم في اعتباره حساب التضخم على سبيل المثال، قدر البنك المركزي الزيادة في أسعار المستهلكين في أبريل 2019، أي ارتفاع معدل التضخم، بنسبة 13.015%.

³ وزارة المالية المصرية، البيان المالي عن مشروع الموازنة للدولة للسنة 2020/2019، وزارة المالية المصرية، 2019، ص.

الشرطة والسجون والحماية ضد الحريق انكماشاً حقيقياً يقدر بأقل من 1% (0.1%). هذا الانكماش الحقيقي، وخصوصاً برونه في باب الحماية الاجتماعية، يوضح استمرار سياسات التقشف ذات الطابع النيوليبرالي التي انتهجها النظام في الأعوام الأخيرة، في إطار سعيه للوفاء بالتزاماته تجاه البنك الدولي وصندوق النقد الدولي. ومن المثير أن باب الدعم قد استهلك 315.81 مليار جنيه من إجمالي 328.291 مليار جنيه كانت مخصصة لهذا الباب في موازنة العام الماضي، ومع ذلك حُفَّت ميزانية هذا الباب في موازنة العام الجديد.

أما الأبواب التي شهدت نموًا، فمنها باب الشؤون الاقتصادية الخاص بإدارة الشؤون الاقتصادية والتجارية والزراعة والري والتعدين والصناعة والنقل والاتصالات والسياحة والطاقة، وقد شهد نموًا حقيقياً يقترب من 43% زيادة عن العام الماضي. ويعود ذلك إلى أن الزيادة في بند الاستثمارات في الشؤون الاقتصادية قد ازدادت بمقدار 102.86% تقريباً، ويتبع ذلك باب الحماية البيئية الذي شهد نموًا حقيقياً يقدر بنسبة تقترب من 21.35%، مع أن الزيادة في مخصصات الباب لا تتعدى مليار جنيه تقريباً. وقد شهد باب الإسكان نموًا حقيقياً بنسبة 5% تقريباً.⁴

مع شهود بابي الصحة (4.6% من إجمالي المصروفات) والتعليم (4.8% من إجمالي المصروفات) نموًا حقيقياً يقترب من 4.6% و1% تبعاً، لكنهما لا يزالان أقل من النسب المنصوص عليها في الدستور. إذ ينص الدستور على أن تساوي ميزانية الصحة 3% على الأقل من إجمالي الدخل القومي، لكن مشروع ميزانية 20/19 يقصرها على 1.2% تقريباً، أما التعليم فيقرر له الدستور على الأقل 4% من إجمالي الدخل القومي، فيما تخصص له الميزانية 2.1% فقط.⁵

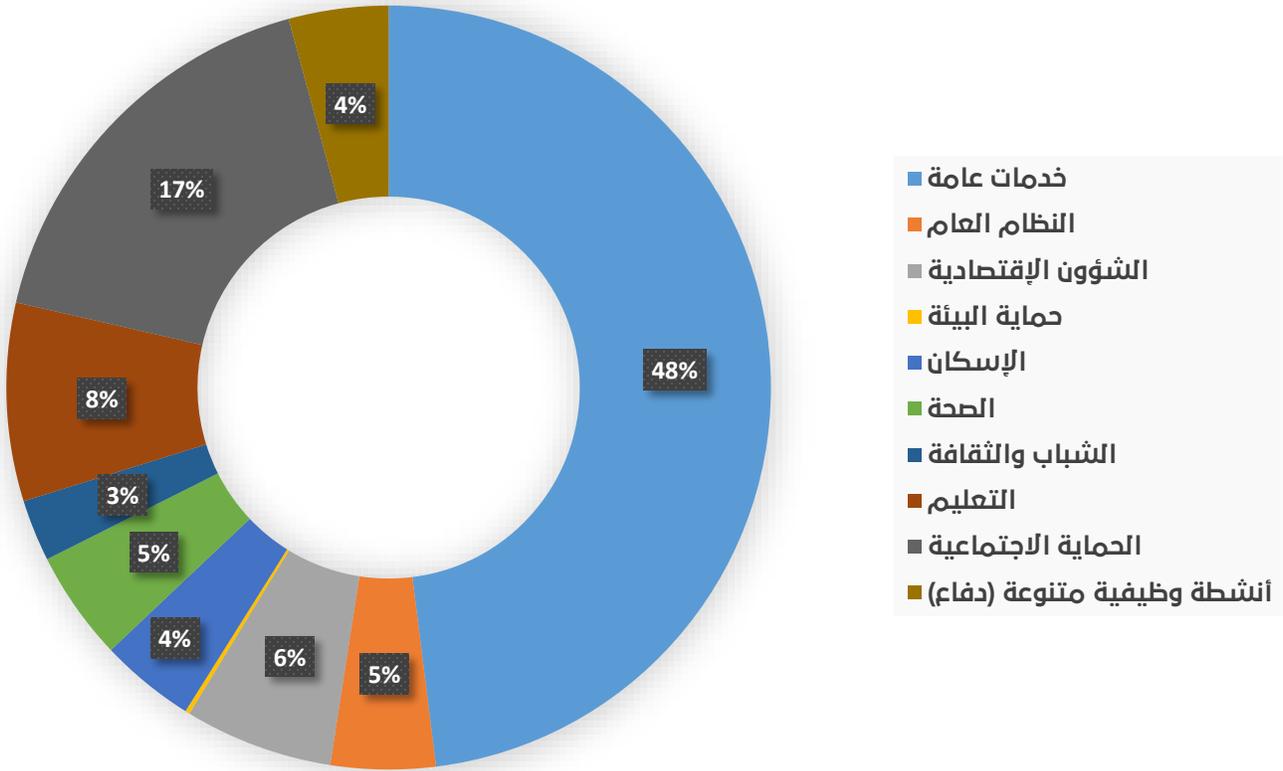
إن قدرة النسب المنصوص عليها في الدستور على حل مشاكل قطاعي التعليم والصحة هو أمر مشكوك فيه بدءاً، وعدم الالتزام بهذه النسب يؤكد على نية الاستمرار في تقليل النفقات العامة وتشجيع القطاع الخاص على اقتحام هذين المجالين وزيادة حصتهم السوقية فيه، دون الاكتراث لعواقب هذا الفعل على حياة المواطنين، خصوصاً الفقراء منهم، والذين يمثلون قرابة 60% من السكان على الأقل وفقاً لآخر إحصاءات البنك الدولي.⁶

⁴ المصدر السابق.

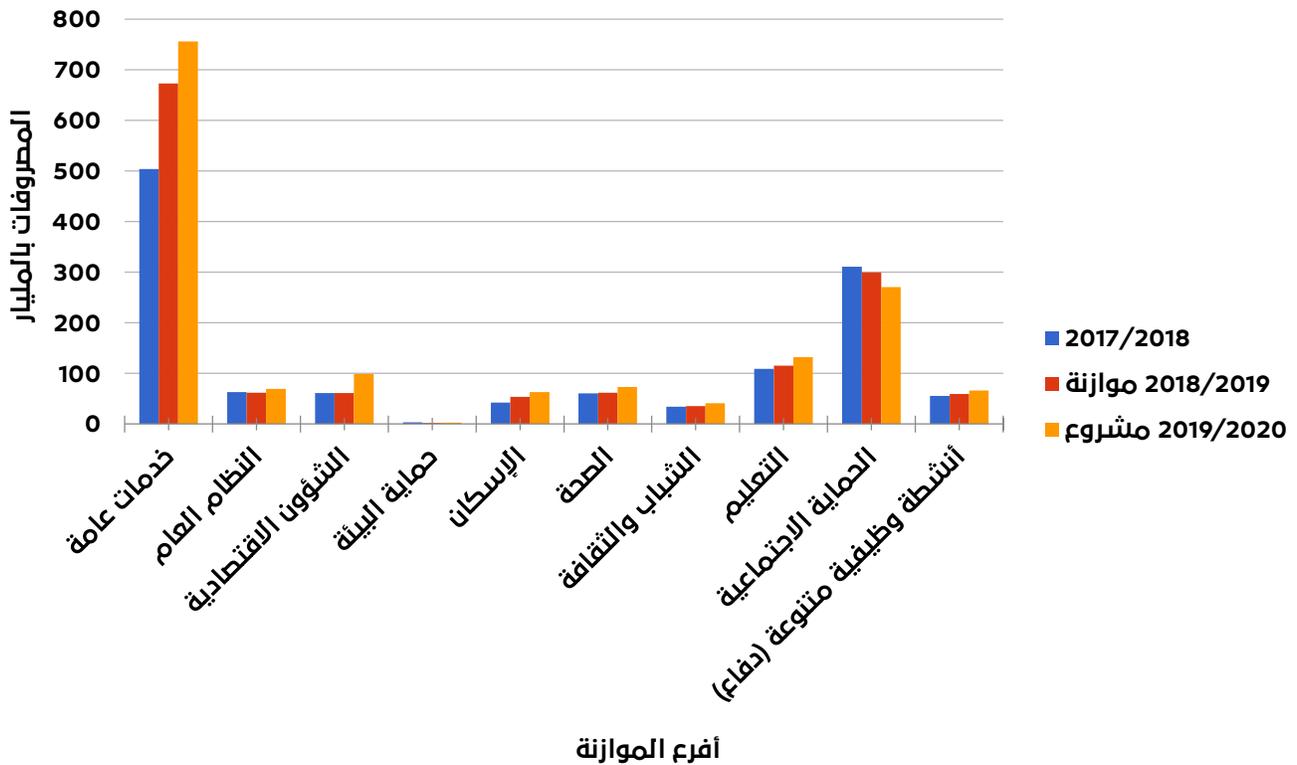
⁵ المصدر السابق.

⁶ World Bank, "World Bank Group to Extend Current Strategy in Egypt to Maintain Momentum on Reforms," 2019, online at <https://bit.ly/31A0mTb>.

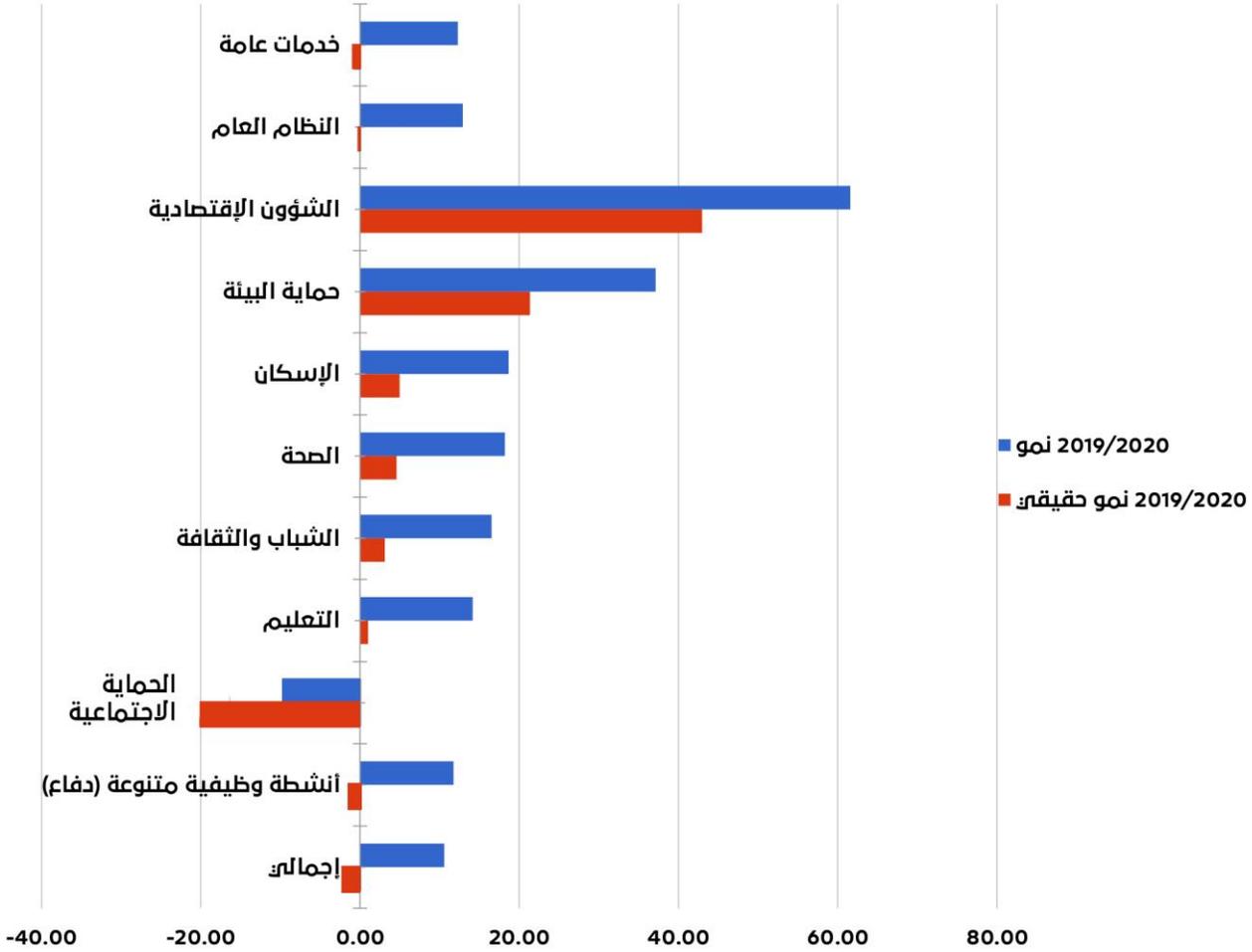
مشروع 2019/2020 بالتقسيم الوظيفي



المقارنة بين الموازنات السابقة ومشروع الموازنة - وظيفي



مقارنة بين نسب النمو فى الموازنة المعتمدة والحقيقية بعام 2017/18 - التقسيم الوظيفى



ثانيًا: التقسيم الاقتصادي للمصرفيات⁷

يحتوي هذا القسم على مختلف أوجه الصرف في باب الاستخدامات لتوضيح الهدف الاقتصادي منها، مقسمة على ثمانية أقسام وهي: 1. الأجور وتعويضات العاملين؛ 2. شراء السلع والخدمات؛ 3. الفوائد؛ 4. الدعم والمنح والمزايا الاجتماعية؛ 5. مصرفيات أخرى؛ 6. شراء الأصول غير المالية (الاستثمارات)؛ 7. حيازة الأصول المالية؛ 8. سداد القروض.

يتناول هذا القسم جميع البنود الستة الأوائل تحت عنوان "المصرفيات" عند قياس التغييرات في القسم الاقتصادي للموازنة المقترحة، نجد أن جملة المصرفيات قد ازدادت اسمياً بنسبة 11.51% عن العام الماضي لتصل إلى 1,574.56 مليار جنيه مصري، مقارنة بقيمة 1,412 مليار جنيه المتوقعة للعام المالي 18/17، وعند حساب أثر التضخم نجد أن المصرفيات تحقق انكماشاً حقيقياً بمقدار 1.33%⁸.

وقد شهد بند شراء الأصول غير المالية أكبر زيادة للعام الرابع على التوالي، إذ ارتفعت قيمة مخصصاته من 148.53 مليار جنيه لتصل إلى 211.25 مليار جنيه في الموازنة المقترحة، محققاً زيادة اسمية تزيد على 40%. وبمعنى آخر، عند أخذ التضخم في الاعتبار، نجد أن إنفاق الحكومة على الاستثمارات قد حقق نموًا حقيقياً يتخطى 25%، مما يعني استكمال تركيز الحكومة على هذا البند⁹. في الأحوال العادية، تعتبر الزيادة في باب الاستثمارات مؤشراً جيداً إذ أنها تمثل إضافة لموارد الدولة المفترض بها تحسين الأوضاع المعيشية للمواطنين، ولكن عندما تكون هذه الزيادة ممولّة بالعجز، فإنها تضيف مزيداً من الأعباء على كاهل الأجيال القادمة، خصوصاً عبء سداد الديون.

إضافة لما سبق، فإن بند الفوائد قد استمر بنمط العام الماضي نفسه، فاحتفظ بمكانته كأكبر البنود حجماً لاستحواذه على ما يقرب من 36.1% من إجمالي المصرفيات، محققاً نموًا اسمياً يقترب من 5%. مع ذلك، تعرض البند لانكماش حقيقي قدره 7% تقريباً بعد أن حقق نموًا حقيقياً العام الماضي يزيد على 9%. وهكذا يعود البند للانكماش مرة أخرى بعد أن حقق انكماشاً مماثلاً في العام قبل الماضي، ومن المهم أن نلاحظ الوزن النسبي للفوائد

⁷ عند الإشارة للعام المالي 2019/2018 في هذا الفصل، فالإشارة للتوقعات الواردة في البيان المالي لا المذكور في الموازنة المعتمدة للعام نفسه.

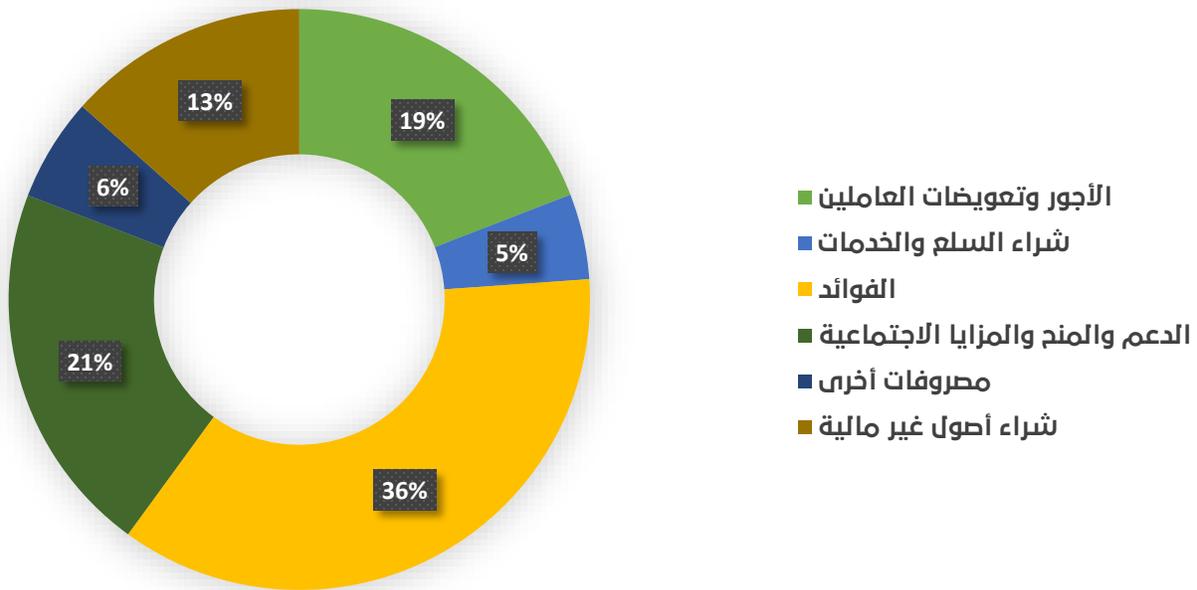
⁸ البيان المالي، ص. 18.

⁹ المصدر السابق.

على الديون¹⁰ في مشروع الموازنة للعام الجديد، إذ استحوذت على قرابة 16.85% من الزيادة في إجمالي المصروفات.¹¹

وتأتي أغلب الزيادة في الفوائد من فوائد الدين العام الخارجي والفوائد الأخرى المتنوعة، اللذان شهدا زيادة قدرها 13.406 و 14.383 مليار جنيه مصري على التوالي، ليشكلا مجتمعين قرابة 11.69% من إجمالي فوائد المدفوعات. وقد استمرت مع ذلك سيطرة فوائد الأذون على الخزنة العامة وفوائد سندات الخزنة العامة على النسبة الأكبر من إجمالي الفوائد المدفوعة بنسبة 64.01% بقيمة 364.81 مليار جنيه مصري. وقد شكلت كل من فوائد سندات البنك المركزي وفوائد التغطية المؤقتة والرصيد المدين وفوائد صكوك صناديق المعاشات مجتمعين نسبة 25.6% من إجمالي الفوائد.¹²

المصروفات بمشروع موازنة 2019/2020 بالتقسيم الاقتصادي

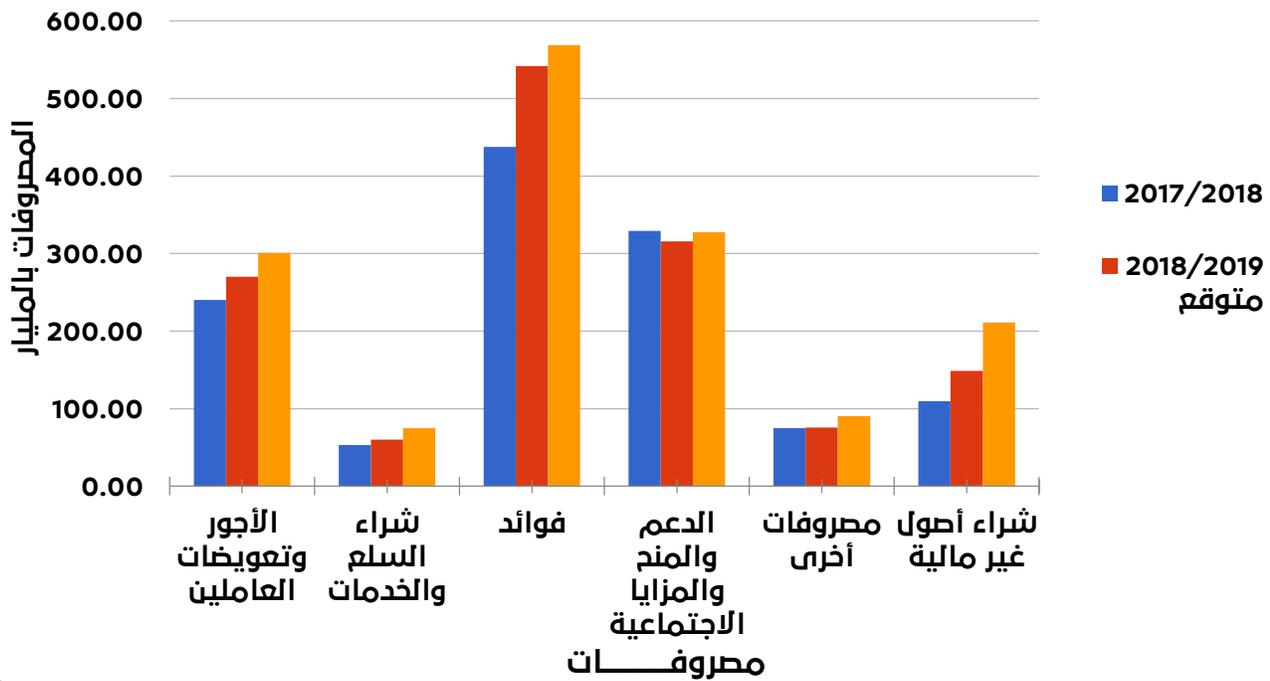


¹⁰ عند ذكر الديون دون محدد (خارجي/ داخلي) فإننا نعبر عن الديون إجمالاً داخلية وخارجية.

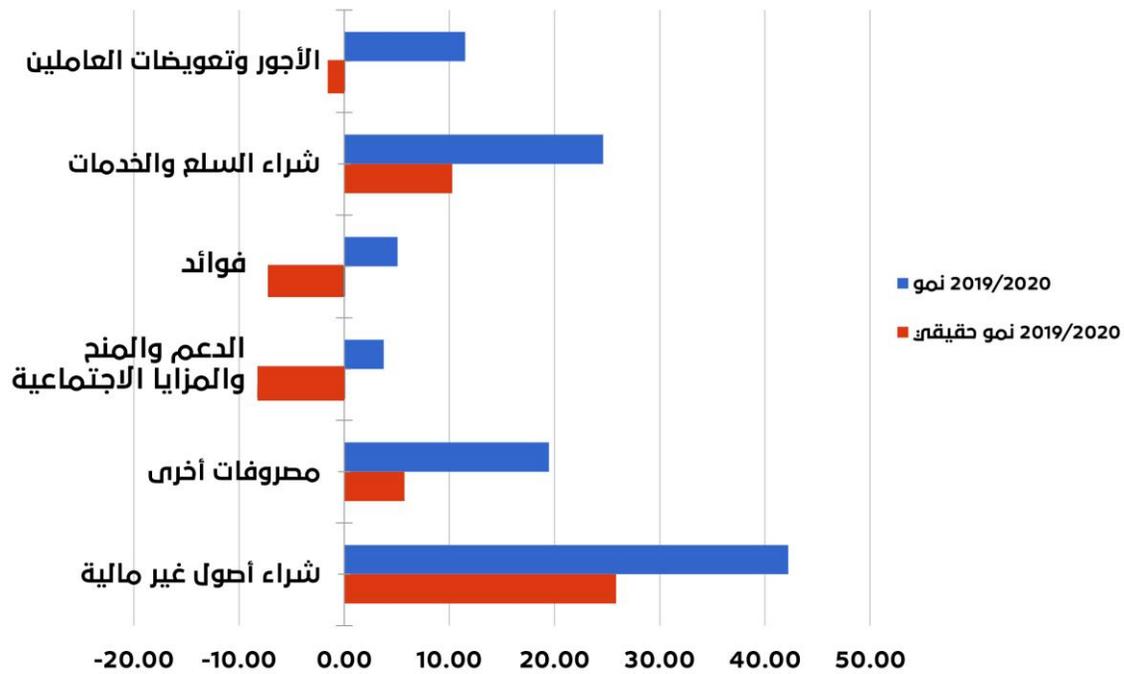
¹¹ البيان المالي، ص. ٨٠.

¹² المصدر السابق.

المقارنة بين الموازنات السابقة ومشروع الموازنة- اقتصادي

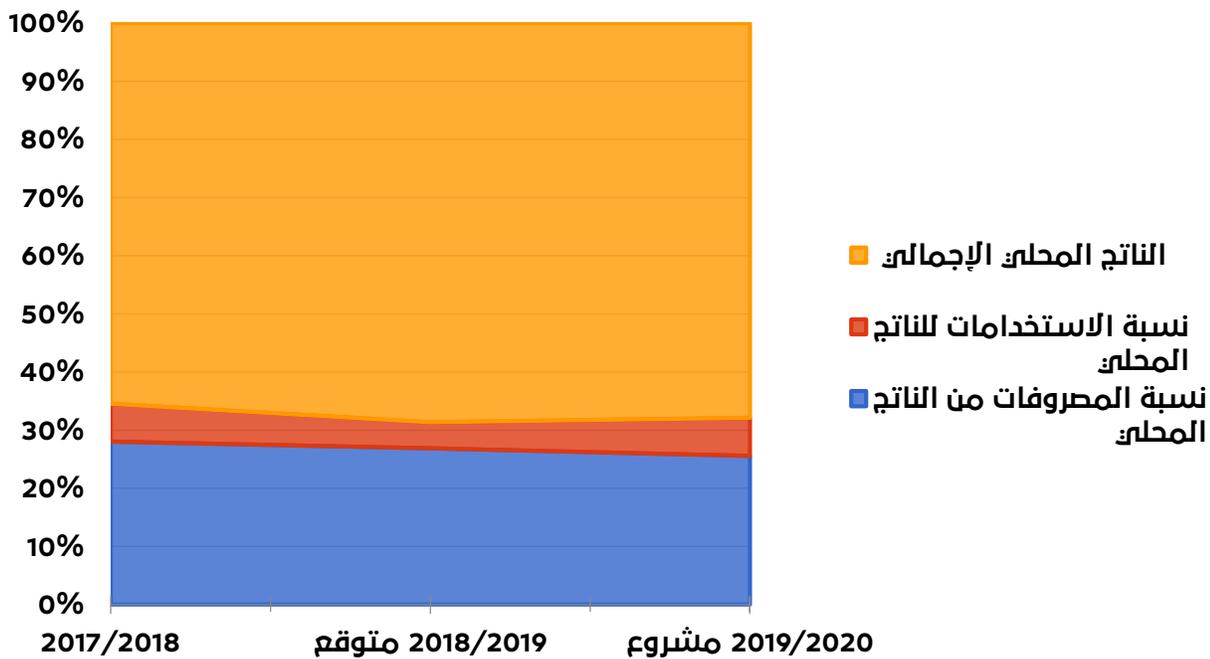


نسب النمو المتوقع في 2019/2020 مقابل النمو الحقيقي للمنتج



وقد ازدادت فاتورة الأجور بمقدار 31 مليار جنيه مصري تقريبًا لتصل إلى 301.12 مليار جنيه مصري، بزيادة اسمية قدرها 11.5% تقريبًا. لكن باعتبار معدل التضخم، نجد أن بند الأجور يسجل انكماشًا حقيقيًا بنسبة 1.35% تقريبًا، مُستكملًا مسيرة الانكماش في هذا البند على مدار العامين الأخيرين. ينعكس هذا الانكماش سلبيًا على القدرة الشرائية للعاملين بمؤسسات الدولة المختلفة وخصوصًا صفار العاملين منهم، ويسهم من ثم في تباطؤ التعافى من الأزمة الاقتصادية. كذلك شهد بند الدعم والمزايا الاجتماعية أقل زيادة، فلم تتعد 11.9 مليار جنيه مصري، وهو ما يعنى نموًا اسميًا بنسبة 3.76% تقريبًا، ويعنى في الوقت نفسه أكبر انكماش حقيقي، إذ يتجاوز 8.19%. وهنا يجب التعامل مع هذا الانخفاض في فاتورتى الأجور والدعم كسلاح الحكومة الرئيسى في حربها ضد العجز ومحاولتها لتخفيفه، تماشيًا مع السياسات النيوليبرالية المشجعة لانسحاب الدولة تمامًا من المجال الاجتماعى وعدم الاكتراث بمسألة تقديم الخدمات الأساسية للمواطنين، مقابل الحصول على مساعدات من المؤسسات الدولية لتخفيض الإنفاق الحكومى الفعلى.¹³

الناتج المحلي الإجمالي، 2017/2018، 2018/2019 متوقع، 2019/2020 مشروع



¹³المصدر السابق، ص. 136.

شراء الأصول غير المالية (الاستثمارات)

على النهج نفسه للسنوات الماضية، عكس مشروع موازنة 20/19 استمرار رغبة الحكومة في زيادة استثماراتها في الأصول الثابتة، بهدف تقوية البنية التحتية؛ أملاً في تحقيق معدلات نمو اقتصادي أعلى، وجذب مزيد من الاستثمارات الأجنبية. وقد شهد هذا الباب نموًا اسميًا قدره 42.2% مقابل نمو حقيقي يساوي 25.9%. ويجب ملاحظة أن هذه الزيادة جاءت على حساب عجز الخزانة العامة، إذ أن أكثر من 60% من هذه الاستثمارات ممولة بالعجز، بالإضافة إلى قروض خارجية من 7 مليار جنيه لتمويل الاستثمارات.¹⁴ ويستمر السؤال بشأن جدوى هذه الاستثمارات مطروحًا، خصوصًا وأن استمرار مثل تلك المشروعات يؤدي لزيادة العجز والديون، مما يعني زيادة الأعباء على عاتق المواطنين.

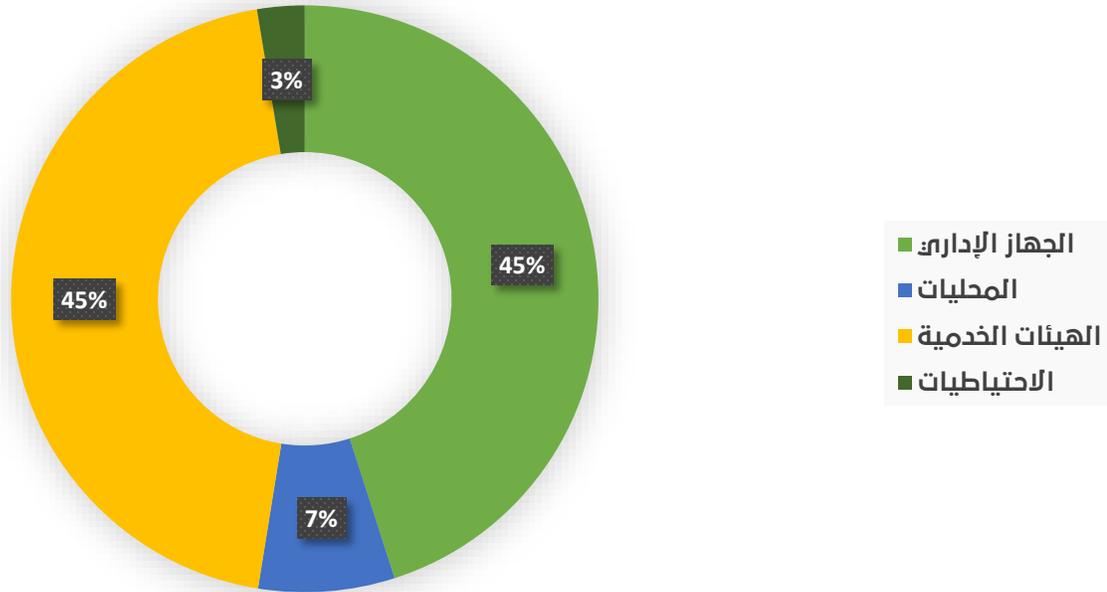
وإذا نظرنا لتفاصيل موازنة الاستثمارات، نجد أن بنود مثل "المباني والإنشاءات" و"الآلات ومعدات ووسائل النقل" و"الأصول الطبيعية" قد شهدت زيادة مقارنة بمشروع السنة الماضية، بنسب 36.40% و116.35% و200% تبعًا. وبالمقارنة مع الأرقام المتوقعة لعام 19/18، نجد أن الزيادات في أول بندين حققت 36.11% و157.88% تبعًا. أما مقارنة البند الثالث بالأرقام المتوقعة له فتكشف أن نصيب الأصول الطبيعية قد انخفض بنسبة 15.87%.¹⁵ ومن الجدير بالذكر أن بند الاستثمارات في الشؤون الاقتصادية ازداد من 31,787 مليون جنيه في موازنة 19/18 إلى 64,483 مليون جنيه في مشروع موازنة 19/20.¹⁶

¹⁴المصدر السابق، ص. 96.

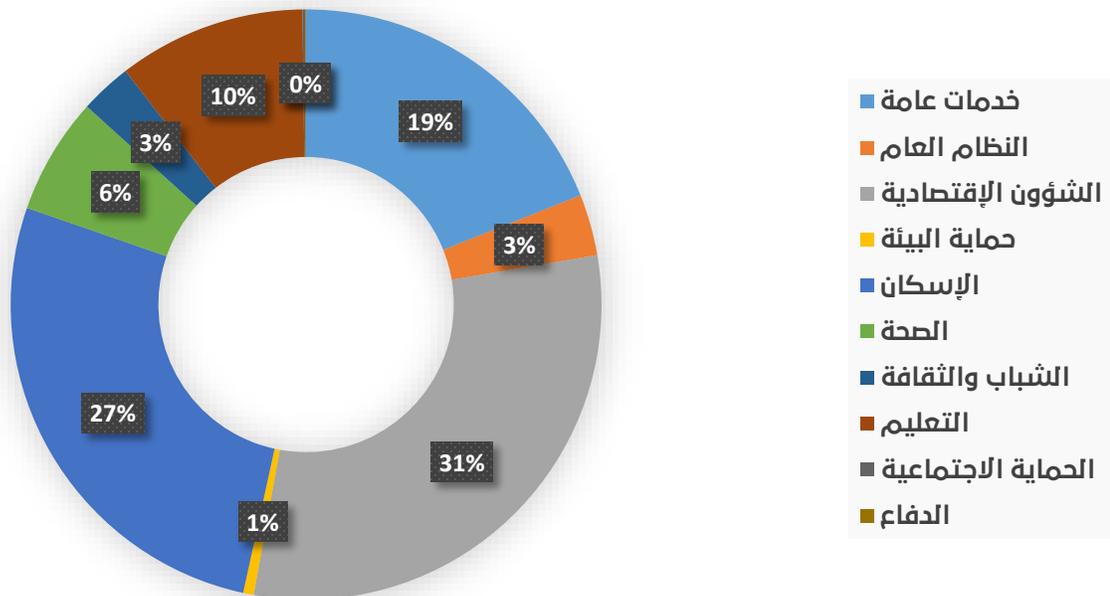
¹⁵المصدر السابق، ص. 97.

¹⁶المصدر السابق، ص. 104.

تقسيم الإستثمارات على أفرع الحكومة المختلفة (القيمة بالمليار)



الإستثمارات بالتقسيم الوظيفي



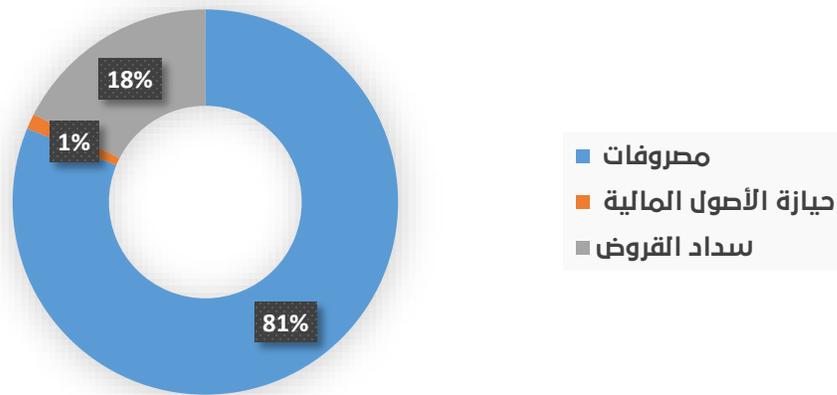
ثالثاً: الصورة العامة للاستخدامات

بعد استعراض أهم ما ورد من تغيير على بنود الاستثمارات، نشير إلى أن المصروفات وحدها لا تغطي الإنفاق الحكومي كله، إذ أنها لا تتضمن بندي حيازة الأصول المالية وسداد القروض. ويعد بند سداد القروض ثالث أكبر بنود المصروفات، إذ يصل إلى 375.57 مليار جنيه مصري، بزيادة قدرها 164 مليار تقريباً عن المتوقع للعام الماضي، محققاً زيادة اسمية قدرها 77.58% ونموً حقيقياً يفوق 57.13%، عكس العام الماضي، إذ شهد البند انكماشاً حقيقياً.¹⁷

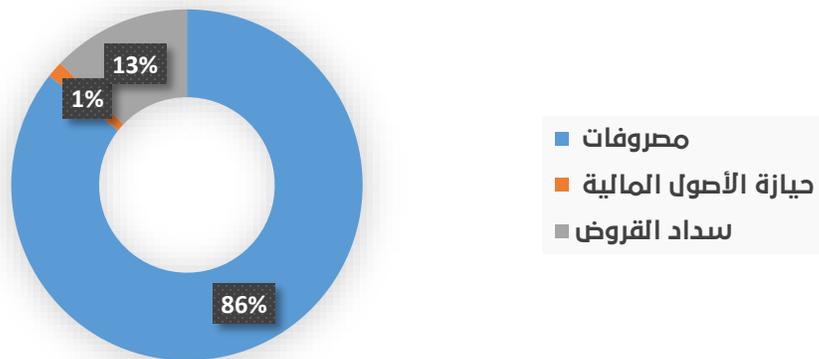
ويشكل البنودان المخصصان لخدمة الديون، وهما الفوائد وسداد القروض، مجتمعين 47.74% مقارنة بنسبة 45.70% للعام الماضي من إجمالي الإنفاق الحكومي. ويعبر هذا التراجع عن بداية أزمة جديدة، فبعد أن ساد التفاؤل العام بشأن قدرة الحكومة على السيطرة على أزمة الديون، خصوصاً بعد انخفاض بنود خدمة الديون من إجمالي الاستخدامات من 46.04% في 18/17 إلى 45.7% في 19/18، جاءت الزيادة في مشروع موازنة 20/19 لتعيد الشكوك مرة أخرى، خصوصاً مع الزيادات الكبيرة في بند سداد القروض. ستؤثر هذه الزيادة بالتأكيد على النمو الاقتصادي للبلاد وقدرتها على إحداث تنمية حقيقية في ضوء الاحتياج المستمر لتغطية نفقات الديون المتزايدة.¹⁸ ومن الملاحظ أن بند سداد القروض لم يستخدم المبلغ المحدد له بالكامل في العام الماضي، إذ أنه استهلك 211,488 مليار جنيه فقط من إجمالي 276,043 مليار جنيه كانت مخصصة لسداد القروض في موازنة 19/18. وبما أن البيان المالي لمشروع موازنة 20/19 لم يحدد إذا ما كانت بعض القروض أسقطت أو تغير مواعيد سداد أقساطها، فمن الممكن أن تكون بعض أقساط العام الماضي أسهمت في زيادة مخصصات هذا الباب في المشروع الجديد.¹⁹

¹⁷المصدر السابق، ص. 70.
¹⁸المصدر السابق.
¹⁹المصدر السابق.

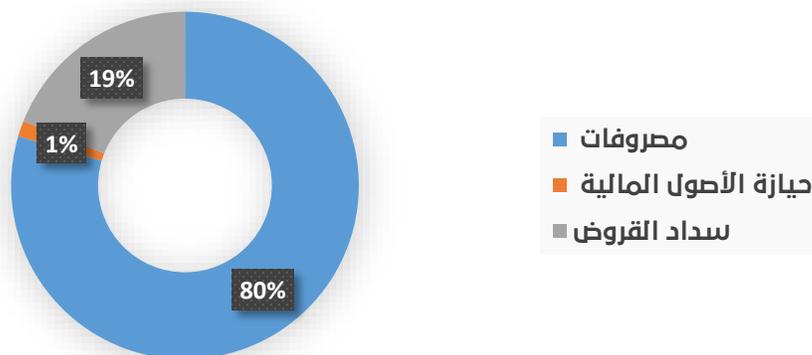
استخدامات الإنفاق العام 2018\2019



متوقع 2018/2019



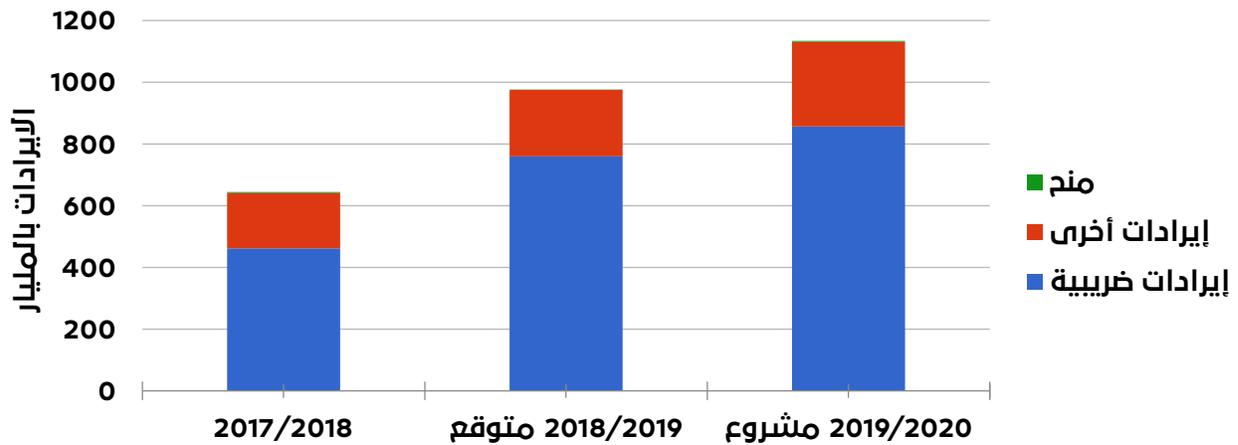
مشروع 2019/2020



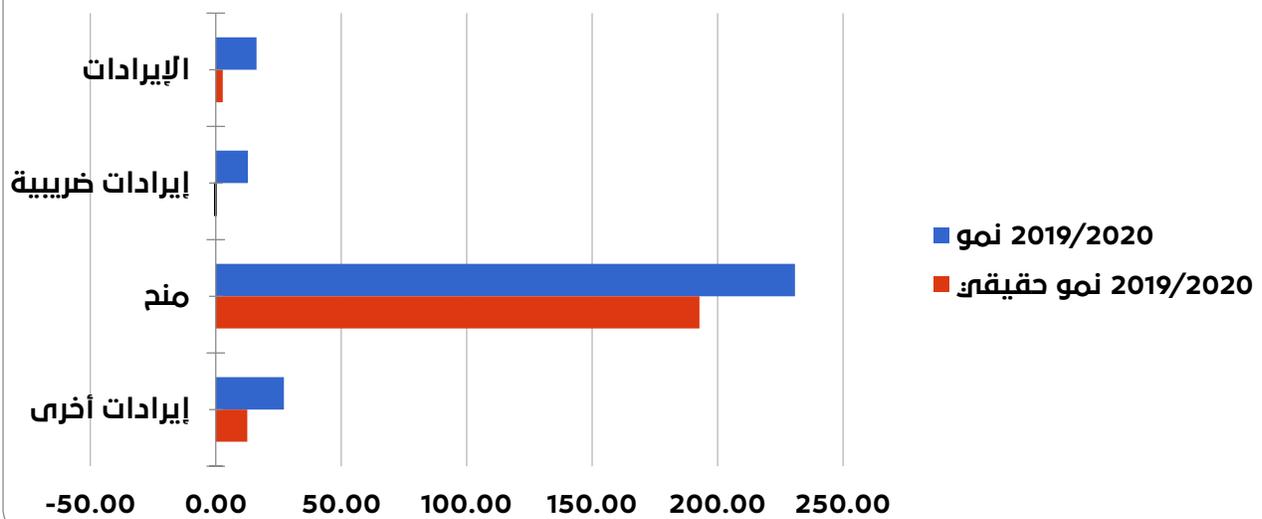
رابعاً: التقسيم الاقتصادي للإيرادات

بلغت الإيرادات العامة في مشروع موازنة 20/19 مقدار 1134.424 مليار جنيه، بزيادة قدرها 157.87 مليار جنيه على رقم الإيرادات المتوقع للعام الماضي البالغ 976.552 مليار جنيه، محققة نموًا اسميًا بنسبة 16.17% ونموًا حقيقيًا بنسبة 2.79%²⁰.

التوزيع الاقتصادي للإيرادات بين موازنة 2017/18، والمتوقع بموازنة 2018/19 ومشروع 2019/20



المقارنة بين معدلي النمو والنمو الحقيقي للإيرادات بالعام 2019/20



²⁰المصدر السابق، ص. 108.

الإيرادات الضريبية

مَثَلَت الإيرادات الضريبية الرقم الأكبر في إجمالي الإيرادات بمبلغ 856.616 مليار جنيه، إذ شكلت قرابة 75.5% من إجمالي الإيرادات في مشروع الموازنة لعام 20/19. ويعني هذا أن المشروع الجديد للموازنة قد تضمن زيادة بمقدار 97 مليار جنيه تقريباً عن الإيرادات الضريبية المتوقعة لعام 19/18. لكن عند أخذ التضخم بالاعتبار، نجد أن الإيرادات الضريبية قد حققت انكماشاً حقيقياً بنسبة 0.26% على الرغم من النمو الاسمي البالغ 12.72%.²¹

وبالنظر لمكونات الإيرادات الضريبية، نجد أن الضرائب العامة (المكونة من الضريبة على دخل الأشخاص، والضريبة على أرباح الأشخاص الاعتبارية، والضريبة على رؤوس الأموال المنقولة، وضريبة الدمغة، وباقي الضرائب) قد مَثَلَت مجتمعة 46.26% من إجمالي إيرادات الضرائب، مقارنة بحصة ضرائب القيمة المضافة والبالغة 42.57%، والضرائب الجمركية المقدره بنسبة 6.04% و 5.13% لباقي الإيرادات الضريبية. ومن الملاحظ استمرار زيادة الضرائب على أرباح الشركات كما حدث في العام الماضي، إذ شهد مشروع موازنة 20/19 ارتفاع الضريبة على أرباح الأشخاص الاعتبارية بنسبة 9.65% على المتوقع في 19/18، لكن ضرائب شركات البترول انخفضت في المشروع الجديد بنسبة 18.17% عن الرقم المتوقع لعام 19/18، وكذلك انخفضت العوائد الضريبية على رؤوس الأموال بنسبة 6.48% مقارنة بالأرقام المتوقعة للعام 19/18، فيما انخفضت عوائد الضرائب المفروضة على الأذون والسندات بنسبة 8.06% تقريباً عن المتوقع للعام 19/18. في المقابل، ارتفعت حصيلة الضرائب على دخول الأشخاص الطبيعية بنسبة 20.4% إذا قورنت بالأرقام الفعلية للعام 19/18.²²

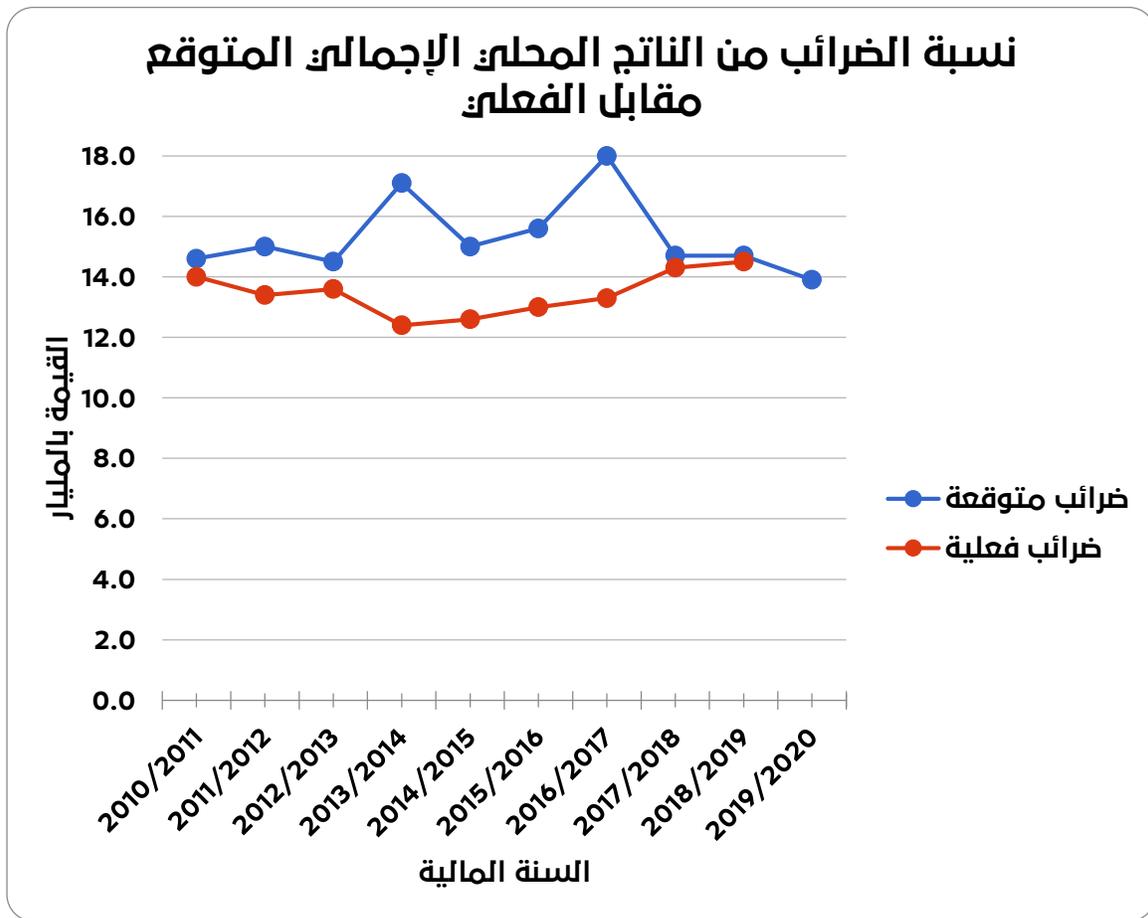
وكما جرت العادة، مَثَلَت الضرائب غير المباشرة المكونة من الضرائب على القيمة المضافة والضرائب والرسوم الجمركية والضرائب الأخرى النسبة الأكبر من إجمالي الضرائب بمقدار 53.74%، مقابل 46.26% للضرائب المباشرة المكونة من الضرائب العامة. وعلى الرغم من ارتفاع الحصيلة الضريبية الذي أشرنا إليها سابقاً بنحو 97 مليار جنيه مصري، فإن الزيادة في الضرائب على القيمة المضافة تمثل أغلب تلك الزيادة الكلية، بنسبة 52.016% منها. بمعنى آخر، يمكننا اعتبار هذه الزيادة مؤشراً على عزم الحكومة المضى قدماً وتنفيذ سياسات تنافس مبادئ العدالة الضريبية، لأن ضريبة القيمة المضافة هي ضريبة رجعية لما تضعه من عبء غير متناسق على المستهلكين الأكثر فقراً، بالإضافة إلى إسهامها في زيادة التضخم وإضعاف مؤشرات الاستهلاك لقطاعات كبيرة من الناس. صحيح أن مشروع الميزانية الجديد

²¹المصدر السابق.

²²المصدر السابق، ص. 115-118.

يشير إلى زيادة في العوائد الضريبية الخاصة بأرباح الشركات ودخول الأشخاص، وهو مؤشر جيد وممارسة ينبغي أن تستقر في السياسات الضريبية الحكومية، إلا أنه لا يزال مؤشرًا ضعيفًا مقارنةً بالزيادات التي شهدتها بند ضرائب القيمة المضافة في الأعوام الأخيرة²³.

وعلى عكس العام الماضي، يبرز انخفاض الجهد الضريبي²⁴ من 14.7% في مشروع الموازنة 19/18 إلى 13.9% في 20/19. ويعتبر هذا الرقم الأخير انخفاضًا مقارنةً حتى بأرقام الجهد الضريبي المتوقعة للعام 19/18 والمتمثلة في 14.5%. يعني ذلك أن الحكومة تتوقع ألا تنجح في الحفاظ على تحقيق أهدافها الضريبية كالعام الماضي، بالإضافة لاستمرار مشكلة ضعف الجهد الضريبي مقارنةً بباقي الدول ذات الدخل المتوسط المتدني مثل مصر²⁵.



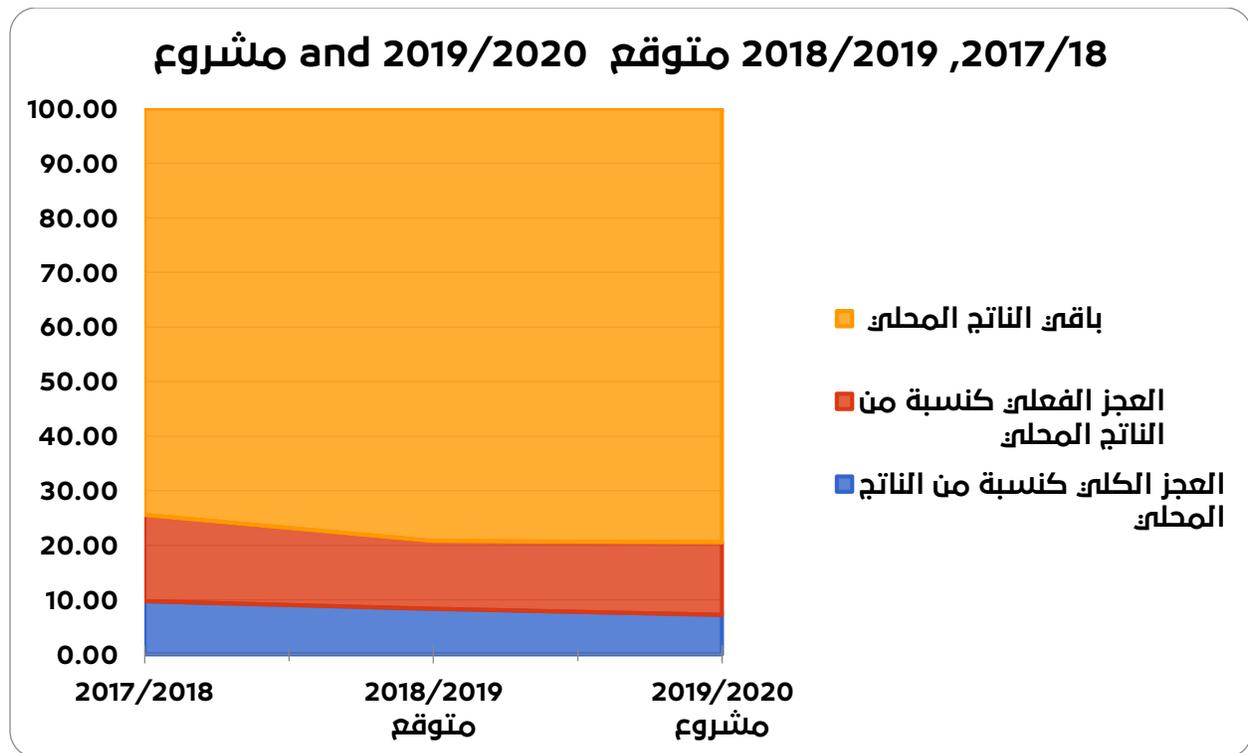
²³المصدر السابق.

²⁴ الجهد الضريبي هو نسبة الضرائب المجبأة من قبل الدولة في العام المالي من الناتج المحلي الإجمالي، وهو مؤشر مهم يعبر عن قدرة وكفاءة الحكومة الجبائية ومدى كفاءة الحكومة في الاعتماد على مواردها الداخلية لتمويل احتياجات الدولة.

²⁵المصدر السابق، ص. 112.

خامسًا: العجز

العجز هو الفرق بين ما تنفقه الدولة وبين الموارد المالية المتوفرة لها. وتعمل الدولة على تمويل هذا العجز بطرق عدة، مثل الاقتراض من مصادر خارجية أو داخلية وإصدار الأوراق المالية بخلاف الأسهم. وهناك أنواع مختلفة من العجز يعبر كل منها عن قدرة الدولة على تمويل إنفاقها، لكننا سنركز هنا على نوعين فقط من أنواع العجز، وهما العجز الكلي والعجز الفعلي. والعجز الكلي هو الفرق بين أول سبعة أبواب في الاستخدامات وأول أربعة أبواب في الموارد، وهو مؤشر على قدرة موارد الدولة على تغطية نشاطاتها المختلفة. أما العجز الفعلي فهو العجز الكلي بالإضافة للباب الثامن من الاستخدامات، وهو سداد القروض. ويستخدم العجز الفعلي كمؤشر لإجمالي احتياجات الدولة الحقيقية.



ويوضح الرسم البياني (شكل 14) أن قيمة العجز الكلي لا تزال تتزايد كالسنين الأخيرة، بما يقارب 6 مليارات، من 439.206 إلى 445.14 مليار جنيه مصري (1.35% تقريبًا)، إلا أن نسبته إلى إجمالي الناتج المحلي قد انخفضت من 8.36% إلى 7.22%. وانخفضت النسبة كذلك بالقياس لإجمالي الاستخدامات من 26.65% إلى 22.49%. أما بالنسبة للعجز الفعلي، فالوضع يختلف تمامًا، إذ أنه تزايد مرة أخرى بما يقترب من 170 مليار جنيه مصري بعد أن ازداد من 650.69 إلى 820.71 مليار جنيه، بنسبة حوالى 26%، بعد أن شهد العام الماضى انخفاضه

بنسبة 7% تقريبًا. كذلك ارتفع العجز الفعلي بالنسبة إلى إجمالي الناتج المحلي، من 12.38% إلى 13.32%، وارتفعت نسبته أيضًا إلى إجمالي الاستخدامات، من 39.48% إلى 41.47%. يعتبر هذا مؤشر غير جيد، خصوصًا إذا تذكرنا أن بند سداد القروض يمثل وحده نحو 49.59% من إجمالي الزيادة الكلية في باب الاستخدامات، وأن بند خدمة الديون يمثل ككل قرابة 58% من إجمالي الزيادة في الاستخدامات في مشروع الموازنة الجديد، لأن هذا يعني فتح الباب مجددًا لفقد السيطرة على أزمة العجز الدائمة. وأزمة العجز هي أحد أهم المشاكل التي تواجه الموازنة العامة، خصوصًا بسبب انعكاساتها على استقرار الاقتصاد الكلي، لأنها تجعله أكثر عرضة للصدمة وغير قادر على جذب الاستثمار الأجنبي كما تتمنى الحكومة، حتى لو غضنا النظر عن قدرة مثل هذه الاستثمارات على إحداث نقلات نمو حقيقية بالنسبة لعموم المواطنين²⁶.

ويعتبر مجال التصنيف الائتماني أحد المجالات القابلة للتأثر بمثل تلك الصدمات. فبعد أن رفعت كبرى الوكالات الدولية المتخصصة في خدمات التمويل والأعمال التصنيف الائتماني لمصر من حزمة (ب-/-3) إلى حزمة (ب+/+2)، فمن المحتمل أن تؤدي زيادة العجز والديون المشار إليها في مشروع الموازنة الجديد إلى تفاقم المشكلة وهبوط التصنيف الائتماني مرة أخرى، خصوصًا لأن هذا التصنيف ما هو إلا مؤشر على قدرة الدائنين على السداد. وفي حالة هذا الهبوط، ربما يستمر إجماع المستثمرين، على عكس رغبة الحكومة في إطار سعيها لتشجيع الاستثمار الخاص، خصوصًا الاستثمار الأجنبي.

سادسًا: الدين العام

يُقدَّر الدين الخارجي في البيان المالي بمبلغ 750.95 مليار جنيه مصري²⁷، وهذا المبلغ يعبر عن الدين الخارجي الحكومي فقط، وليس الدين العام الخارجي عمومًا، والذي تقدره بيانات البنك المركزي بمبلغ 1,631,319.9 مليار جنيه²⁸. لم يقدم البيان المالي معلومات خاطئة، ولكنه ركز فقط على أجهزة الموازنة العامة²⁹، ولذا علينا الاستعانة بالنتيجة الشهرية الإحصائية للبنك المركزي المصري، الصادرة في أبريل 2019، من أجل صورة كاملة. وفقًا

²⁶المصدر السابق، ص. 126-130.

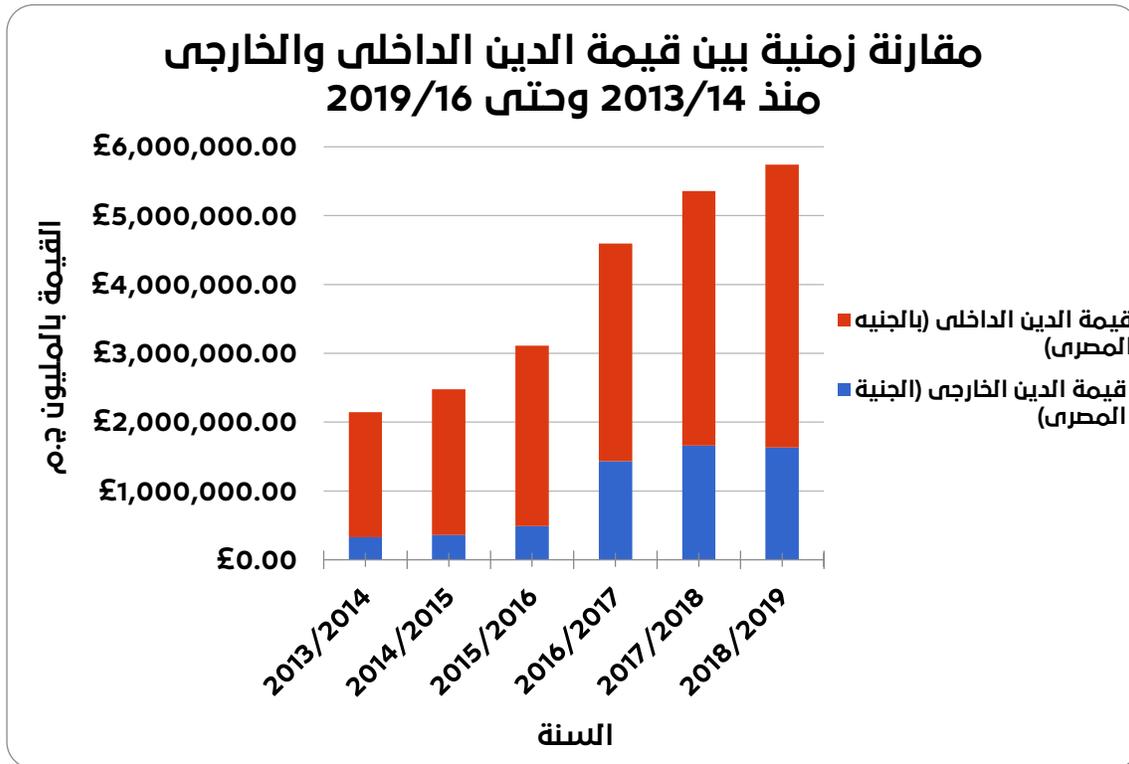
²⁷المصدر السابق، ص. 134.

²⁸ قدرت القيمة بالجنيه المصري بناء على سعر صرف البنك المركزي للدولار وقت إقرار مشروع الموازنة، وكان يساوي

16.88 جنيه مصري.

²⁹جدير بالذكر كذلك وجود اختلافات بين تقديرات البيان للدين العام الداخلي والبيانات المقدمة من البنك المركزي ووزارة المالية، ولكن حجم هذه الاختلافات صغير نسبيًا، وربما يعود لطرق حساب بينها اختلافات طفيفة.

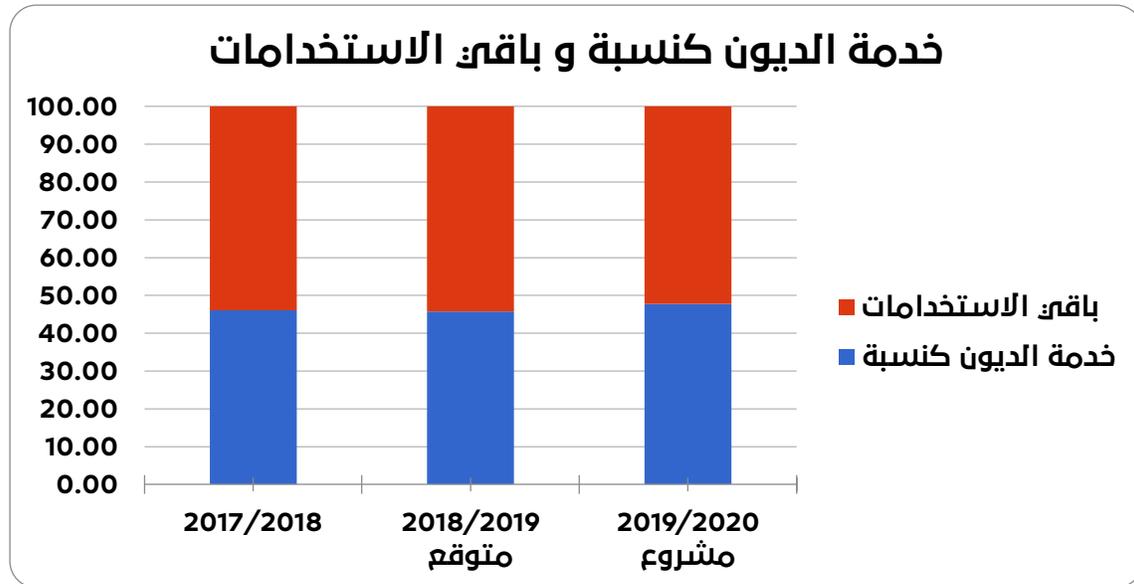
لتقديرات النشرة، بلغ الدين الخارجي العام 96,612.1 مليار دولار في الربع الثاني من 2019، مقابل 93,130.7 مليار دولار في الربع الأول، بزيادة قدرها 3,481.4 مليار دولار. يعني هذا أن الدين العام الخارجي قد ازداد بنسبة 3.74%. شكّل الدين العام الخارجي 35.1% من إجمالي الناتج القومي بعد أن مثّل في الربع الأول نسبة 35.5% من إجمالي الناتج القومي.³⁰



وطبقًا لحساباتنا المعتمدة على التقديرات المتفق عليها من نشرة البنك المركزي والبيانات الصادرة عن وزارة المالية، فإن معدل المديونية الحقيقي محتسبًا على إجمالي الناتج المحلي المعدل لعام 19/18 يفوق 109%، بافتراض ثبات المديونية وتحقيق معدل النمو المطروح في الموازنة (وهما هدفان أولهما مستحيل وثانيهما يبدو فقط كأنه ممكن). ومع ضخامة الرقم، فإنه يعتبر تحسنًا عن وضع العام الماضي حين بلغ معدل المديونية قرابة 121% و132.38% في العام الذي سبقه. بمعنى آخر، استمر معدل المديونية في الانخفاض في السنوات الثلاث الأخيرة مع استمراره في التفوق على إجمالي الناتج القومي. ومع عودة خدمة الديون للارتفاع مرة أخرى كما يوضح مشروع الموازنة الجديد ووصولها إلى نسبة 47.74% من الإنفاق العام، سيستمر امتداد الآثار السلبية للمديونية العالية حتى تصل إلى

³⁰ البنك المركزي المصري، النشرة الإحصائية الشهرية، عدد 265، أبريل 2019، ص. 95.

كافة المؤشرات والسياسات المالية والاقتصادية، خصوصًا مع استمرار مشكلة العجز والديون.



الخاتمة

بعد استعراض أهم مكونات البيان المالي وأهم مؤشراتته، نستطيع أن نرصد بعض الملاحظات الهامة. مع عودة خدمة الديون للزيادة من جديد، نعيد السؤال بشأن استمرار تحمل المواطنين لسياسات النظام النيوليبرالية، والتي تستهدف نظرياً ضبط الموازين المالية وتقليل الإنفاق الاجتماعي. ومن ثم، فمن ضوء الإشادة الدولية بتوجهات النظام، ما هي النتائج المتوقعة لتلك السياسات الجديدة على المدى البعيد؟ أو حتى على مستقبل الأجيال القادمة؟

وفقاً لما تحقق حتى الآن، يبدو من المستحيل توقع أي نتائج إيجابية لتلك السياسات، فعلى العكس، يبدو أن نطاق معاناة المواطنين سوف يزداد، خصوصاً مع عدم اكتراث الحكومة بالآثار السلبية المتوقعة، وإصرارها على تطبيق تلك الأجندة المشجعة لانسحاب الدولة من الحياة الاجتماعية والاقتصادية، واستمرار اعتمادها على الضرائب غير المباشرة بدلاً من الاتجاه الجدي للضرائب المباشرة، أو أي نظام هيكلي يعتمد على ضرائب تصاعدية. وفي ظل الاعتماد المباشر على الاستدانة المتزايدة، يصعب توقع تجربة تنمية حقيقية مستقلة عن المساعدات الخارجية المشروطة بسياسات بعينها.

إجمالاً، توضح تلك السياسات بصورة لا مراء فيها الانحيازات الطبقيّة للحكومة، وغياب البعد التنموي في سياساتها، باستثناء حضورها في الخطاب الشعبوي الهادف لتوليد شرعية لسياساتها وتأصيلها في تجارب تاريخية أخرى لا يربطها بها أي رابط فعلي في السياسة الاقتصادية.

المصادر

البنك المركزي المصري. النشرة الإحصائية الشهرية. عدد 265 (أبريل 2019). القاهرة: البنك المركزي المصري.

طمان، نادر. "عروض عالمية لشراء محطات كهرباء مصرية"، الأهرام، القاهرة: الأهرام، 2019. على

<https://bit.ly/2Fek3Gm>.

وزارة المالية المصرية. البيان المالي عن مشروع الموازنة للدولة للسنة 2020/2019. القاهرة: وزارة المالية المصرية. 2019.

World Bank. "World Bank Group to Extend Current Strategy in Egypt to Maintain Momentum on Reforms." Washington, D.C.: World Bank. 2019. online at <https://bit.ly/31A0mTb>.